تحليل آداء التجارة الخارجية العربية ودورها في دعم القدرة التنافسية لاقتصادياتها
في إطار الوحدة العربية

أ.عادل شنيني أ.دمعراج هواري
جامعة غرداية

الملخص:

إن رفع الكفاءة الإنتاجية وتطوير البرامج الوطنية للتنافسية وتحسين الأداء التجاري وخاصة التركيز على الصادرات السلعة وتنويعها، أصبحت ضرورة ملحة من أجل تطوير قدرة الدول التنافسية، وهذا ما سعت إليه الدول العربية في إطار الوحدة العربية من أجل تنمية قدراتها التنافسية وتعزيزها من أجل تنمية اقتصادياتها والارتقاء بمستويات معيشية تعود بالنفع على مجتمعاتها.

الكلمات المفتاحية:

القدرة التنافسية، الصادرات السلعية، التكامل الاقتصادي، الأداء التجاري.

Abstract :

Raising productivity and national competitiveness and develop programs to improve business performance especially focus on commodity exports and diversification ; It has become an urgent necessity in order to improve the capacity of competitive States.

That's what arabic countries sought within the Arabic unit for the development and promotion of competitiveness in order to improve its economy and raise living levels which benifit its communities.

Keywords :

Competitive capacity, Merchandise exports, economic integration, businesse performance.

مقدمة:

لقد ساهم وجود نظام تجاري دولي حديث على تحرير التجارة من القيود التجارية العالمية وتلاشي الحواجز أمام التجارة على زيادة حدة التنافس العالمي، الأمر الذي أوجد منافسة عالمية من المهارة و القوة بين الدول وأصبحت التنافسية مؤشرا للقوة الاقتصادية ومدخل لقدرة الدول على البقاء داخليا وخارجيا مما يعطيها فرصة للخروج من محدودية السوق الصغير إلى رحابة السوق العالمي.

ولهذا بذلت معظم الدول العربية جهودا ملموسة في الاصلاحات الاقتصادية سواء كانت على المستوى الكلي أو الجزئي وذلك من خلال الاتفاقيات المبرمة ضمن جهود تحقيق التكامل الاقتصادي لهاته الدول لأجل رفع وتحسين قدراتها التنافسية ومراتبها ضمن التنافسية العالمية.

وبناء على ما سبق ذكره، سيحاول هذا المقال تسليط الضوء على تنافسية الاقتصاديات العربية من خلال تحليل آداء التجارة الخارجية للدول العربية الأمر الذي يحفزها على تطوير منتجاتها بالمواصفات العالمية من أجل الحصول على حصص كبيرة في الأسواق المستهدفة بحيث تركز الصادرات السلعية وعدم قدرة الدولة على تنويع تجارتها السلعية والاعتماد على عدد محدد من المنتجات أحد الأسباب الأساسية لمعوقات التنافسية وانخفاض الميزة النسبية للصادرات السلعية.

وعليه سوف نركز على محورين أساسيين بحيث يهدف الأول مسح حول الأدبيات الاقتصادية المتعلقة بالتكامل الاقتصادي والتنافسية والمحور الثاني إلى تحليل آداء التجارة الخارجية للدول العربية وتنافسيتها.

المحور الأول: التكامل الاقتصادي والتنافسية في الأدبيات الاقتصادية –المفاهيم والتعريفات-

تحليل آداء التجارة الخارجية العربية ودورها في دعم القدرة التنافسية لاقتصادياتها في إطار الوحدة العربية

يتناول هذا المحور استعراضا لمفهوم التكامل الاقتصادي والتنافسية ضمن الأدبيات الاقتصادية وكل ما يتعلق بهم من العناصر التالية:

1- مفهوم التكامل الاقتصادي: هناك تنويع على مستوى الأدبيات الاقتصادية في تعريف مفهوم التكامل الاقتصادي لذا سنتطرق لأهمها وهي كالآتي:

إذ يعرفه بعضهم بأنه: "تجميع وحدات اقتصادية منفصلة في كيان اقتصادي واحد"[1].

فالفكر الرأسمالي يطرح مفهومين، المفهوم الأول static يعني "إلغاء القيود بين الوحدات الاقتصادية للأمة الواحدة إلى درجة حدوث انعكاسات على استخدام الانتاج والاستهلاك وأسعار الصرف" والمفهوم الثاني Dynamic فيتناول التكامل الذي يحصل بين اقتصاديات معينة من أجل "تكوين تجمعات كبيرة متماسكة[2].

كما تباينت الرؤى بصدد إيجاد تعريف عام وشامل حول مصطلح التكامل الاقتصادي، ففي أدب التاريخ الاقتصادي يعتبر بيلا بلاسا (B.Balass) من المبدعين في الكتابة في موضوع التكامل الاقتصادي وكانت اسهاماته حافزا للعديد من التجارب الاقليمية إذ عرفه بأنه: "عملية إلغاء تام للحواجز الجمركية بين وحدات اقتصادية قومية مختلفة"[3].

وهناك تعريف أكثر اتساعا وشمولا للتكامل الاقتصادي وهو "عملية وحالة، فهو عملية لأنه يتم من خلالها اجتماع إرادة لكيانات مندمجة ويترتب عليها قيام مستوى من مستويات التكامل الاقتصادي وحالة لأنه بالنتيجة يؤدي إلى بلوغ كيان جديد يتمتع بشخصية معنوية ومكانة اقتصادية جديدة وهو ضروري في مجالين:

الأول: في عملية النمو والتعاون والمشاركة.

الثاني: متطلبات المنافسة والاستمرار في عالم التكتلات الاقتصادية الدولية[4].

2- مستويات التكامل الاقتصادي:وهي كالآتي[5]:

أ- منطقة التجارة الحرة: ويتم تكوينها عندما تقرر دولتان أو أكثر إزالة القيود التجارية بينهم كالتعريفات الجمركية والقيود الحدودية.

ب- الاتحاد الجمركي: هي مرحلة متقدمة عن المرحلة الأولى وتتحقق عندما تتفق الدول الأعضاء على تطبيق تعرفة جمركية موحدة تجاه العالم الخارجي.

ج- السوق المشتركة: وتتحقق عندما تتفق الدول على إزالة قيود الحركة على عناصر الانتاج من عمل و .... المال ومعدات.

د- الاتحاد الاقتصادي: يمثل هذا المستوى حالة من الاندماج والتعاون وعلى تبني سياسات اقتصادية مشتركة.

ت- الاتحاد السياسي: وهو أعلى مراحل التكامل وفيها تتفق الدول الأعضاء على تبني السياسات المشتركة في كل القطاعات بمعنى تماما ذوبان وانصهار الأعضاء في كتلة متجانسة لا تستطيع التمييز بين الملامح السابقة للأعضاء.

ونلخص ما ورد في الأعلى في الشكل التالي: الشكل رقم (1)

تحليل آداء التجارة الخارجية العربية ودورها في دعم القدرة التنافسية لاقتصادياتها في إطار الوحدة العربية

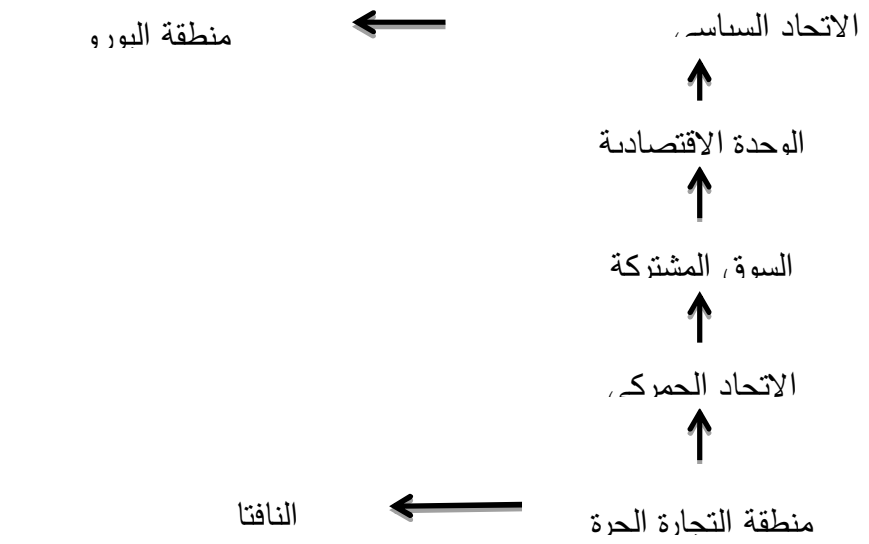

المصدر: تم إعداده من قبل الباحثين.

3- الآثار الاقتصادية للتكامل الاقتصادي: وهي بدورها تنقسم إلى قسمين قسم متعلق بالكفاءة الاقتصادية وقسم بالآثار على وفورات الحجم الاقتصادية[6].

أ- التأثير على الكفاءة الاقتصادية: للوهلة الأولى يبدو أن اتفاقيات التكامل الاقتصادي تبدو على أنها ايجابية فيمايتعلق بالكفاءة الاقتصادية لأنها تتضمن تخفيضا للضرائب الجمركية لكن في الحقيقة أن الأثر الصافي على الكفاءة الاقتصادية غير محدد والنتيجة الصافية على الكفاءة الاقتصادية تتوقف طبيعة كل اتفاقية على حدى وعلى محصلة ما يعرف بأثر خلق التجارة أثر تحويل التجارة.

أ-1: خلق التجارة Trade creation: يمثل الجانب الإيجابي الذي ينتج عن اتفاقية التكامل الاقتصادي، ويحدث عندما تتحول الدولة العضو في الاتفاقية من استهلاك ما تنتجه محليا تحت ظروف عدم الكفاءة الاقتصادية إلى استيراد هذه السلع من منشآت أخرى أكثر كفاءة في الدول الأعضاء بعد عقد اتفاقية التكامل.

أ-2: تحويل التجارة Trade Diversion: ويمثل الجانب السلبي الذي ينتج عن اتفاقية التكامل الاقتصادي لأنه يتضمن تخفيض الكفاءة الاقتصادية للدولة العضو في الاتفاقية ويحدث عندما يتم تحويل المبيعات من دولة غير عضو أو أكبر كفاءة إنتاجية إلى دولة عضو وأقل كفاءة إنتاجية.

ب- التأثير على وفورات الحجم الاقتصادية:أحد الفوائد المحتملة لقيام التكامل الاقتصادي هو ما ينتج عنه من وفورات حجم الاقتصادية، حيث أن هذه الفائدة تزداد أهميتها للدول صغيرة الحجم والتي تفتقر إلى وجود أسواق كبيرة، فصغر حجم السوق لا يسمح للمؤسسات بتوسيع إنتاجها بما يكفي للاستفادة من انخفاض التكاليف عند مستويات الانتاج الضخمة، بالإضافة إلى ذلك فمن الممكن أن يؤدي التكامل الاقتصادي (السوق المشتركة) إلى زيادة درجة المنافسة بين مؤسسات الدول الأعضاء الأمر الذي زيادة الكفاءة الاقتصادية والإدارية للمؤسسات المحلية حيث يزداد اهتمام المؤسسات بتقليل التكاليف وإدخال التحسينات التكنولوجية بشكل مستمر وبالتالي يجلب الأرباح الإضافية مما يحفزها على توسيع طاقتها الإنتاجية والبقاء والاستمرار ضمن هذا الجو التنافسي العالمي.

4- التعريفات المختلفة للتنافسية:إن تعريف التنافسية هو مسألة مثيرة للجدل لأن مفهوم التنافسية مفهوم فضفاض يخضع للتفسيرات الكثيرة مما يؤدي إلى الارباك والتشويش.

التنافسية على المستوى الفردي: تبدأ تلقائيا على المستوى الفردي وغالبا ما تكون برغبة الشخص في التنافس مع الآخرين وهذه الرغبة مبنية على التفوق الطبيعي للشخص وعلى ذكائه ومعرفته الخاصة وخبرته ... الخ، كما يمكن أن يكون هدف الشخص جعل أدائه أمثلا بالمقارنة مع مستوى أدائه السابق(7).

أما على مستوى المؤسسة فهي المقدرة على تسليم المنتجات والخدمات بصورة مستمرة ومربحة إلى الزبائن الذين يرغبون في شرائها مفضلينها على منتجات المنافسين.

أما على مستوى الأمة (التنافسية الوطنية) فهي حقل من حقول المعرفة الاقتصادية يحلل الوقائع والسياسات التي تشكل مقدرة الأمة على تعزيز خلق قيمة أكبر لمشاريعها ورخاء أكثر لشعبها.

ويمكن وضع تعريف عام للقدرة التنافسية بأنها: "القدرة المستمرة للمؤسسات على بيع السلع والخدمات بربحية هي الأسواق المفتوحة(8)".

أما المفاهيم والتعريفات المعاصرة للتنافسية بين الأدبيات الخاصة بالاقتصاد الجزئي وتلك المتعلقة بالاقتصاد الكلي فقد تباينت، فعلى مستوى الاقتصاد الجزئي فهناك إدراك واضح لمفهوم التنافسية وذلك على تحقيق الأرباح وإنتاج المنتجات ذات الجودة التي تلبي متطلبات السوق الحرة، أما على صعيد الاقتصاد الكلي فقد أثار مصطلح التنافسية اهتمام المؤسسات الدولية والكثير من الاقتصاديين حيث تم استخراج العديد من المؤشرات التي يمكن من خلالها قياس مدى تنافسية الدول.

فقد صدر على المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF) تعريف للتنافسية بأنها: "مجموعة المؤسسات والسياسات والعوامل التي تحدد مستوى الإنتاجية في الاقتصاد والذي عن طريقه يتحدد مستوى الرفاهية المستدام والممكن تحقيقه" أما المعهد الدولي للتنمية والإدارة (IMD) فقد عرف التنافسية بأنها: "قدرة الاقتصاد على توليد القيمة المضافة بصورة أكبر من الاقتصاديات المنافسة في الأسواق الدولية".

وعرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) عام 1995 التنافسية بأنها: "مقدرة الصناعات والشركات في الدول والأقاليم الجغرافية على تحقيق مستويات أكبر نسبيا في الدخل والتوظيف وذلك في ظل المنافسة الدولية"(9).

المحور الثاني: تحليل أداء التجارة الخارجية للدول العربية وتنافسيتها.

تلعب التجارة الخارجية دورا أساسيا في قياس القدرة التنافسية للدول وذلك باعتبارها أحد محركات القطاعات الاقتصادية ومصدر للنقد الأجنبي الذي من خلاله يتم تمويل المشاريع الاقتصادية والتنموية مما يحفزها على تطوير منتجاتها بالمواصفات العالمية من أجل الحصول على حصص كبيرة في الأسواق المستهدفة بحيث تركز الصادرات السلعية وعدم قدرة الدولة على تنويع تجارتها السلعية والاعتماد على عدد محدد من المنتجات أحد الأسباب الأساسية لمعوقات التنافسية وانخفاض الميزة النسبية للصادرات السلعية.

وعليه تم استخدام ثلاثة مؤشرات مختارة لإجراء المقارنة الدولية لتنافسية الصادرات العربية وذلك على النحو التالي(10):

1- مؤشر التنوع (Diversification index): يقيس انحراف حصة صادرات السلع الرئيسية لدولة معينة من إجمالي صادراتها، عن حصة الصادرات الوطنية لتلك السلع الرئيسية في الصادرات العالمية يتراوح قيمة المؤشر بين 0 و 1 بحيث كلما اقترب المؤشر من الصفر كلما كانت درجة تنوع الصادرات أعلى.

تحليل آداء التجارة الخارجية العربية ودورها في دعم القدرة التنافسية لاقتصادياتها في إطار الوحدة العربية

2- مؤشر التركز (Concentration Index): يقيس مستوى التركز السوقي لحصة الدولة من الصادرات والواردات العالمية في سلعة أو مجموعة سلعية محددة أو تنويعها بين أكثر من سلعة ومجموعة سلعية وتتراوح قيمة المؤشر بين 0 و 1 وتشير القيم الدنيا للمؤشر إلى درجات تركز أقل لكل من الصادرات والواردات والعكس صحيح.

3- مؤشر كفاءة التجارة (Trade Performance Index): هو مؤشر مركب يرتكز إحتسابه على عدد من المؤشرات الفرعية لتنافسية الصادرات الوطنية في الأسواق العالمية مثل الحصة السوقية، متوسط نصيب الفرد للصادرات، تنوع المنتجات المصدرة تنوع أسواق التصدير العالمية ويؤدي احتساب هذا المؤشر إلى ترتيب فرعيي للدول حسب السلع المصدرة وذلك لأربعة عشرة مجموعة سلعية رئيسية.

ومن الملاحظ حول التجارة الخارجية السلعية لمجمل الدول العربية وخاصة الصادرات السلعية بأنها تركز على صادرات الوقود المعدني (تتسم بتركز صادراتها) وهذا ما يوضحه الجدول رقم (1):

الجدول رقم (1): حصة الصادرات السلعية للوقود المعدني في اجمالي الصادرات لمجمل الدول العربية.

النسبة: %

البلد	2010	2011	2012	2013	2014
السعودية	85.71	67.03	86.89	85.65	85.49
الإمارات	-	59.90	66.04	63.73	67.52
قطر	90.08	91.95	92.34	67.66	86.56
الكويت	92.76	94.85	94.82	94.99	93.47
العراق	99.49	99.56	99.75	99.80	99.41
الجزائر	98.31	98.33	98.40	98.34	97.14
عمان	67.7	68.02	75.38	74.75	83.54
لبيبا	97.72	97.23	99.36	98.40	96.49
البلد	2010	2011	2012	2013	2014
البحرين	71.76	69.09	59.72	50.8	51.49
اليمن	88.05	88.22	89.57	83.67	96.15
السودان	84.86	82.46	72.55	76.79	87.49
مصر	28.84	29.26	30.16	26.26	27.39
تونس	14.17	14.55	16.18	15.22	11.99
المغرب	3.31	4.34	5.76	7.22	5.05
موريتانيا	0.00	4.39	13.15	2.54	2.79
لبنان	0.13	0.10	2.02	8.56	0.98
الأردن	0.95	0.23	0.3	0.3	0.19

المصدر: من إعداد الباحثين بالاستناد على قاعدة البيانات Trade Map (Omc والأونكتاد).

تحليل آداء التجارة الخارجية العربية ودورها في دعم القدرة التنافسية لاقتصادياتها في إطار الوحدة العربية

وتشير إحصائيات الجدول أن خلال الفترة (2010- 2014) أن متوسط صادرات السلعية للوقود المعدني للدول العربية بلغت حوالي 70% هذا راجع إلى عدة أسباب مختلفة ولعل أهمها هو الطلب العالمي لهاته السلعة (الوقود المعدني)، حيث بلغت واردات العالم السلعية لهاته السلعة (الوقود المعدني) حوالي 17.6% من إجمالي واردات العالم خلال الفترة (2010-2013) وهذا ما يوضحه الجدول رقم (2)[11]:

جدول رقم (2): نسبة أهم السلع في واردات العالم.

	السلعة	2010 مليار دولار $	2011 مليار دولار $	2012 مليار دولار $	2013 مليار دولار $	2010 %	2011 %	2012 %	2013 %	متوسط (2010-2013) %
27	الوقود المعدني، الزيوت المعدنية ومنتجاتها والثروات البرية والشمع المعدني	2401	3288	3417	3334	15.7	18	18.7	17.8	17.6
85	الآلات والتجهيزات الكهربائية والأجزاء المصنوعة منها	2138	2327	2343	2524	14	12.7	12.8	13.5	13.3
84	المفاعلات النووية والمراحل، الآلات والتطبيقات الآلية والقطع المصنوعة منها	1831	2108	2104	2116	12	11.5	11.5	11.3	11.6
87	العربات (غير عربات القطارات والقاطرات، ومعدات الدراجة) والقطع المصنوعة منها	1073	1259	1290	1340	7	6.9	7.1	7.2	7
39	البلاستيك والمواد المصنوعة منها	498	575	566	597	3.3	3.1	3.1	3.2	3.2

71	اللآلئ الطبيعية والزراعية والأحجار الكريمة وشبه كريمة والمعادن الثمينة	411	566	574	551	2.7	3.1	3.1	2.9	3
90	أدوات التصوير البصري والسينمائي والفحص والآلات الطبية وما شابه	462	519	537	567	3	2.9	2.8	3	3

المصدر: صندوق النقد العربي، تقرير تنافسية الاقتصادية العربية، 2016

أما بالنسبة لأداء التجارة الخارجية للدول العربية تشير الاحصائيات أن واردات العالم نمت بمعدل أعلى من اجمالي صادرات الدول العربية عام 2013، هذا ما أدى إلى تراجع مؤشر التجارة الخارجية للدول العربية مجتمعة إلى 0.98 عام 2013 مقارنة بـ: 1.11 عام 2011 وهذا ما يوضحه الجدول رقم (3).

الجدول رقم (3): أداء التجارة العربية (2007- 2013)

	اجمالي الصادرات السلعية (فوب) مليار دولار							أداء التجارة الخارجية				
	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2009 - 2008	2010 - 2009	2011 - 2010	2012 - 2011	2013 - 2012
إجمالي الدول العربية	796	1076	736	912	1198	1322	1319	1.04	1.02	1.11	1.10	0.98
صادرات مجمل الدول العربية من الوقود المعدني	612	840	521	656	881	1011	972	-	-	-	-	-
واردات العالم السلعية	14311	16376	12733	15457	18487	18608	18874	-	-	-	-	-

المصدر: صندوق النقد العربي، مرجع نفسه،2016.

وهذا التراجع في مؤشر التجارة الخارجية للدول العربية عائد إلى انكماش صادراتها من الوقود المعدني الذي يعتبر أهم صادراتها السلعية.

أما بالنسبة لمؤشر أداء التجارة منسوبا لسنة الأساس 2007 فنلاحظ تراجع المؤشر بالرغم من ارتفاعه عن المتوسط (100) من 127.5 إلى 125.7 وهذا ما يوضحه الجدول رقم (4).

الجدول رقم (4): مؤشر أداء صادرات الدول العربية الاجمالية (2007: سنة الأساس).

تحليل آداء التجارة الخارجية العربية ودورها في دعم القدرة التنافسية لاقتصادياتها في إطار الوحدة العربية

الدول	مؤشر أداء التجارة					
	2007	2009	2010	2011	2012	2013
اجمالي الدول العربية	100	103.9	106	116	127.7	125.7
الأردن	100	126.4	122	116.9	114.8	114.4
الإمارات	100	120.7	110	122.1	129.2	138.1
البحرين	100	98.2	91.6	110.3	110.2	115.1
تونس	100	106.9	100	91	86.2	85.2
الجزائر	100	83.2	87	92	90.4	80.9
السعودية	100	92.7	99.7	121.1	128.1	122.2
السودان	100	104.5	118	83.7	35.2	60.5
العراق	100	116.3	126	162.4	190.6	178.7
عمان	100	125.9	131	137.5	151.1	169.6
قطر	100	121.4	156	199	230.1	233.6
الكويت	100	98.2	98.6	126.5	146.6	141.2
لبنان	100	139.2	129	117.3	122.5	106.1
ليبيا	100	85	92.5	23.6	80.1	54
مصر	100	111.9	106	102.4	97.8	94.9
المغرب	100	102.5	108	103.1	107.8	108.6
موريتانيا	100	104.9	132	146.5	139.6	140.2
اليمن	100	95.6	99.2	111.5	127	120.4

المصدر: صندوق النقد العربي، نفس المرجع، 2016.

من خلال الجدول يرجع تراجع أداء التجارة الخارجية للدول العربية إلى تراجع تجارة خمسة دول عربية (مصر، الجزائر، تونس، السودان، ليبيا) كانت أقل نشاطا في تنافسية صادراتها السلعية مقارنة بسنة الأساس 2007، بينما حققت اثنتي عشر دولة عربية ارتفاعا في قيمة المؤشر عن المتوسط (100) بالرغم من تباين القيمة في العديد منها.

أما بالنسبة لتنافسية صادرات الدول العربية حسب الاحصائيات الخاصة لعام 2013 فإنها لم تصل بعد إلى درجة التنوع المقبولة وتتصف بتدني درجة التنوع في صادراتها وهدا ما يوضحه الجدول رقم (5).

الجدول رقم (5): تنافسية الصادرات العربية مؤشر التركز والتنوع السلعي لصادرات الدول العربية.

الدول	2005			2013		
	عدد السلع المصدرة	مؤشر التركز	مؤشر التنوع	عدد السلع المصدرة	مؤشر التركز	مؤشر الكفاءة
الأردن	220	0.135	0.594	219	0.153	0.669
الإمارات	256	0.458	0.594	260	0.422	0.545
البحرين	214	0.422	0.754	234	0.359	0.719
تونس	200	0.18	0.599	218	0.149	0.495
الجزائر	108	0.588	0.81	95	0.541	0.733

جيبوتي	54	0.152	0.65	91	0.194	0.595
السعودية	248	0.745	0.809	251	0.763	0.766
السودان	-	-	-	126	0.668	0.818
سورية	214	0.367	0.671	193	0.173	0.655
الصومال	41	0.567	0.777	33	0.616	0.75
العراق	86	0.952	0.825	132	0.978	0.874
عمان	197	0.717	0.768	199	0.494	0.69
فلسطين	127	0.167	0.591	154	0.164	0.666
قطر	175	0.571	0.79	219	0.524	0.784
جزر القمر	12	0.543	0.679	5	0.53	0.771
الكويت	224	0.632	0.813	231	0.719	0.784
لبنان	215	0.102	0.625	225	0.117	0.595
ليبيا	119	0.833	0.816	127	0.795	0.79
مصر	239	0.237	0.606	245	0.161	0.521
المغرب	220	0.157	0.67	237	0.156	0.67
موريتانيا	36	0.542	0.875	64	0.506	0.795
اليمن	135	0.817	0.815	150	0.513	0.717
العالم	260	0.077	0	260	0.084	0

المصدر: تقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2015.

وتشير احصائيات الجدول إلى تدني قيمة مؤشر الصادرات في معظم الدول العربية وذلك باستثناء عدد الدول العربية التي سجل فيها مؤشر التنوع تحركا ايجابيا وتعتبر تونس أفضلها فقد بلغت قيمة المؤشر (0.495) تلتها مصر بحوالي (0.521) ثم الإمارات بـ: (0.545) بالمقابل سجل مؤشر التنوع تحسنا بدرجات متباينة في البحرين والجزائر وجيبوتي والسعودية وليبيا وموريتانيا واليمن حيث انخفض فيها قيمة المؤشر وبالتالي تحسن درجة تنوع صادرات هاته الدول.

بينما سجل مؤشر التنوع في كل من الأردن والعراق وجزر القمر زيادة في قيمته سنة 2005 وهذا يشير إلى تراجع درجة تنوع صادرات تلك الدول.

أما بالنسبة لمؤشر التركز فنلاحظ كل من السعودية والصومال والعراق والكويت وعمان وقطر وجزر القمر وليبيا والجزائر والسودان وموريتانيا ارتفاع في قيمة المؤشر عن المتوسط (0.5) (50%) بنسب متفاوتة مما يدل على وجود تركز سلعي في صادراتها بينما سجلت كل من الإمارات والبحرين وتونس وسوريا ومصر والأردن قيم أقل من المتوسط مما يدل على وجود عدم تركز في صادراتها السلعية.

أما بالنسبة لمؤشر كفاءة التجارة فسوف نقوم باستعراض تطورات هذا المؤشر وتحليله على تنافسية الصادرات السلعية العربية والذي يعتبر أكثر شمولية في تقييم أداء وكفاءة صادرات الدول العربية إلى الأسواق العالمية بحيث نركز على خمس منتجات

تحليل آداء التجارة الخارجية العربية ودورها في دعم القدرة التنافسية لاقتصادياتها في إطار الوحدة العربية

رئيسية من بين 14 منتج رئيسي وهي: (الأغذية المصنعة، المنسوجات، المواد الكيميائية، المعادن، صناعات متنوعة ...الخ) وهذا لعام 2014.

الجدول رقم (6): مؤشر كفاءة التجارة لسنة 2014 لمنتج الأغذية المصنعة للدول العربية.

الدولة	حصة في السوق العالمي %	نصيب الفرد من الصادرات الوحدة بالدولار $ للفرد الواحد	تنوع المنتجات المصدرة	تنوع أسواق التصدير	الرتبة التنافسية
الجزائر	0.03	60.8	1	13	100
المغرب	0.25	57.5	11	20	50
موريتانيا	0.01	30.2	2	11	118
مصر	0.31	28	24	26	44
ليبيا	-	-	-	-	-
قطر	0.00	3.7	3	2	152
السعودية	0.22	54.3	27	6	55
البحرين	0.08	492.7	6	4	78
الكويت	0.06	108	21	4	88
عمان	0.12	220.8	8	6	70
الإمارات	-	-	-	-	-
تونس	0.06	45.6	6	9	83
الأردن	0.07	83.6	18	5	80
اليمن	0.01	1.8	4	4	131
السودان	0.02	3.7	2	6	111
لبنان	0.07	123.6	26	12	81
العراق	-	-	-	-	-
سورية	0.01	3.1	11	4	127

المصدر: إعداد الباحثين بالاستناد على احصائيات المركز التجاري الدولي.

الجدول رقم (7): مؤشر كفاءة التجارة لسنة 2014 لمنتج المنسوجات للدول العربية.

الدولة	حصة في السوق العالمي %	نصيب الفرد من الصادرات الوحدة بالدولار $ للفرد الواحد	تنوع المنتجات المصدرة	تنوع أسواق التصدير	الرتبة
الجزائر	-	-	-	-	-
المغرب	0.14	12.9	4	3	47
موريتانيا	-	-	-	-	-
مصر	0.51	17.9	10	12	26
ليبيا	-	-	-	-	-
قطر	-	-	-	-	-
السعودية	0.12	12.2	8	15	50
البحرين	0.04	106.4	3	6	71
الكويت	0.01	4.9	11	5	96
عمان	0.01	4.6	7	4	98

الإمارات	-	-	-	-	-
تونس	0.13	34.9	16	3	49
الأردن	0.03	13.9	7	9	76
اليمن	-	-	-	-	-
السودان	-	-	-	-	-
لبنان	0.01	8.7	18	14	88
العراق	-	-	-	-	-
سورية	0.01	0.8	24	5	97

المصدر: من إعداد الباحثين بالاستناد على احصائيات المركز التجاري الدولي.

الجدول رقم (8): مؤشر كفاءة التجارة لسنة 2014 لمنتج المواد الكيميائية للدول العربية.

الدولة	حصة في السوق العالمي %	نصيب الفرد من الصادرات الوحدة بالدولار $ للفرد الواحد	تنوع المنتجات المصدرة	تنوع أسواق التصدير	الرتبة
الجزائر	0.05	28.4	4	6	68
المغرب	0.19	119.1	4	11	48
موريتانيا	-	-	-	-	-
مصر	0.2	48.9	21	15	45
ليبيا	0.01	34	3	9	97
قطر	0.00	31.3	1	8	116
السعودية	1.88	1293.2	12	11	17
البحرين	0.05	809.7	8	7	73
الكويت	0.16	825.7	6	8	53
عمان	0.16	813.5	7	12	52
الإمارات	-	-	-	-	-
تونس	0.05	93	11	11	71
الأردن	0.13	399.9	10	16	57
اليمن	0.00	1.5	2	1	122
السودان	0.00	1.1	2	3	121
لبنان	0.02	102.7	16	18	81
العراق	0.00	0.7	4	2	133
سورية	0.00	2.8	7	6	118

المصدر: من إعداد الباحثين بالاستناد على إحصائيات المركز التجاري الدولي.

تحليل آداء التجارة الخارجية العربية ودورها في دعم القدرة التنافسية لاقتصادياتها في إطار الوحدة العربية

الجدول رقم (9): مؤشر كفاءة التجارة لسنة 2014 لمنتج المعادن للدول العربية.

الدولة	حصة في السوق العالمي %	نصيب الفرد من الصادرات الوحدة بالدولار $ للفرد الواحد	تنوع المنتجات المصدرة	تنوع أسواق التصدير	الرتبة
الجزائر	1.84	1593.8	4	12	19
المغرب	0.09	86.1	5	18	81
موريتانيا	0.00	104.3	1	3	143
مصر	0.20	76	4	8	62
ليبيا	0.58	3141.6	1	7	39
قطر	3.41	51119.7	2	6	6
السعودية	8.91	9700.4	1	10	2
البحرين	0.30	8311	1	1	51
الكويت	2.82	23668.2	2	1	8
عمان	0.29	10556	1	3	27
الإمارات	-	-	-	-	-
تونس	0.07	201.8	2	7	87
الأردن	0.02	87.1	2	3	112
اليمن	0.26	314.2	2	4	57
السودان	0.20	176.5	1	1	63
لبنان	0.01	80.1	6	7	121
العراق	2.53	2367.7	1	7	12
سورية	0.00	6.3	3	4	140

المصدر: من إعداد الباحثين بالاستناد على احصائيات المركز التجاري الدولي.

الجدول رقم (10): مؤشر كفاءة التجارة لسنة 2014 لمختلف الصناعات المتنوعة للدول العربية.

الدولة	حصة في السوق العالمي %	نصيب الفرد من الصادرات الوحدة بالدولار $ للفرد الواحد	تنوع المنتجات المصدرة	تنوع أسواق التصدير	الرتبة
الجزائر	0.00	0.1	10	5	150
المغرب	0.02	9.9	18	5	74
موريتانيا	-	-	-	-	-
مصر	0.07	10.8	6	16	76
ليبيا	-	-	-	-	-
قطر	0.01	40.1	4	4	93
السعودية	0.03	14.6	7	8	67
البحرين	0.05	581.1	2	4	60
الكويت	0.03	112.3	4	4	60
عمان	0.01	31.7	13	5	86
الإمارات	-	-	-	-	-
تونس	0.06	82.8	18	3	57

الأردن	0.04	75.7	11	7	63
اليمن	0.00	0.1	4	4	152
السودان	-	-	-	-	-
لبنان	0.03	81.1	7	14	72
العراق	-	-	-	-	-
سورية	0.00	1	10	6	120

المصدر: من إعداد الباحثين بالاستناد إلى احصائيات المركز التجاري الدولي.

نلاحظ من خلال الجداول المتعلقة بمؤشر كفاءة التجارة للمنتجات الخمس الرئيسية للدول العربية سالف الذكر لعام 2014 أن الرتب التنافسية لصادرات الدول العربية ضمن 184 دولة مصدرة تأتي متباينة حيث تأتي المغرب كأول دولة عربية وتحتل الرتبة 50 عالميا في مؤشر كفاءة التجارة لصنف الأغذية المصنعة ثم تأتي السعودية ثاني دولة عربية وبالمرتبة 55 عالميا في هذا المؤشر، أما عمان فقد أتت في المرتبة الثالثة عربيا والمرتبة 70 عالميا.

أما بالنسبة لمؤشر كفاءة التجارة لصنف المنتوجات فقد احتلت مصر المرتبة الأولى عربيا والرتبة 26 عالميا ثم تأتي المغرب في المرتبة الثانية عربيا و 47 عالميا، تليها تونس في الرتبة الثالثة عربيا و 49 عالميا.

أما بالنسبة لصنف المواد الكيميائية حققت السعودية المرتبة الأولى عربيا و 17 عالميا ثم جاءت المغرب في المرتبة 48 عالميا والثانية عربيا تليها عمان في المرتبة الثالثة و 82 عالميا.

أما بالنسبة لصنف المعادن فقد احتلت السعودية المرتبة الأولى والثانية عالميا لمؤشر كفاءة التجارة لهذا الصنف تليها قطر في المرتبة الثانية عربيا والرابعة عربيا و 8 و 19 عالميا على التوالي.

وعلى مستوى مؤشر كفاءة التجارة للصناعات المتنوعة فتتصدر تونس قائمة الدول العربية المصدرة لها وتحتل المرتبة 57 عالميا تليها البحرين بالمرتبة الثانية و 60 في الترتيب العالمي وتأتي الأردن في المرتبة الثالثة عربيا و 63 في الترتيب العالمي.

الخاتمة:

لقد عانت قطاعات التصدير في الدول العربية من اختلالات هيكلية أدى إلى انخفاض القدرة التنافسية للصادرات العربية وبروز ظاهرة تركز الصادرات في الهيكل السلعي والجغرافي، نتيجة العديد من الصعوبات والتحديات المتمثلة في المنافسة الشديدة في الأسواق الدولية والاعتماد على الميزة النسبية للدولة دون الميزة التنافسية وعدم تطويرها خاصة في الصناعات التصديرية العربية....

وعليه فيجب على الدول العربية توفير بيئة عمل مشتركة قائمة على تحقيق مزايا تنافسية للمؤسسات الاقتصادية العربية وذلك للاستفادة من اتساع الأسواق ووفورات الحجم واستغلال الإمكانيات والموارد المتنوعة معطيا إندماجا أكبر بين المزايا التنافسية.

تحليل آداء التجارة الخارجية العربية ودورها في دعم القدرة التنافسية لاقتصادياتها في إطار الوحدة العربية

المراجع باللغة العربية:

1. علي توفيق الصادق: "التكامل الاقتصادي العربي"، ط01، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2010، ص04.
2. عبد الكريم جابر شنجار العيساوي: "التكامل الاقتصادي العربي"، ط01، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص18.
3. عبد القادر رزيق المخادمي: "التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة جدلية الإنتاج والتبادل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009، ص24.
4. عبد الكريم جابر شنجار العيساوي: مرجع سبق ذكره، ص18.
5. علي عبد الله المناعي: "التكتلات الاقتصادية ودورها في تطور التجارة البينية"، الاصدارات العلمية لمركز البحرين للدراسات والبحوث، البحرين، 2005، ص19.
6. طالب عوض وارد: "الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات"، ط02، دار وائل للنشر، الأردن، 2013، ص315.
7. بثينة محمد علي المحتسب،طال محمد عوض: "التنافسية والتنمية"، إصدارات الانكتاد، نشر بدعم الجامعة الأردنية، عمان، 2010، ص15.
8. تيفن حسين شمت: "التنافسية الدولية وتأثيرها على التجارة العربية والعالمية"، دار التعليم الجامعي، مصر، 2010، ص21.
9. جمال قاسم حسن ومحمد اسماعيل: "تنافسية الصادرات السلعية في الدول العربية"، صندوق النقد العربي، 2012، ص04.
10. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2015م، ص201.
11. صندوق النقد العربي، تقرير تنافسية الاقتصادية العربية، 2016